

الاستثمار في التقنيات الرقمية يسمح بخلق المزيد من فرص العمل وبإدماج الشباب أكثر في منطقة البحر الأبيض المتوسط

مرسيليا، 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 – يتيح الاستثمار في التقنيات الرقمية خلق فرص عمل للشباب في منطقة البحر الأبيض المتوسط ويعزز فرص إدماجهم. فالتقنيات الرقمية تشكل قوة دافعة للتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. هذه أهم الاستنتاجات ليوم الحوار الإقليمي الذي حضره وزراء وشباب وممثلون عن القطاع الخاص ووكالات التنمية من ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

أثبتت التقنيات الرقمية قيمتها التنموية المهمة على الصعيد الدولي، من حيث النمو وفرص العمل، وتقديم الخدمات. وقد أفاد الوصول إلى التقنيات الرقمية فئة الشباب بصورة خاصة، الإناث والذكور منهم على حد سواء. كذلك سمحت التقنيات للشباب بإيجاد فرص العمل المناسبة أو حتى بخلقها، كما وبتأسيس الشركات الناشئة، وبناء شبكات مهنية وتعزيز قدراتهم. أي أن التقنيات الرقمية دعمت إشراك الشباب وشكلت فرصة مهمة لكسر الحواجز القائمة بين الجنسين.

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا يزال السير بطريق التقنيات الرقمية بطيئاً على الرغم من وجود إمكانيات مهمة في المنطقة على هذا الصعيد. من الجدير ذكره أيضاً أن المنطقة تعاني من أعلى نسبة بطالة شبابية في العالم وتشكل فئة الشباب لديها، الذين يقل عمرهم عن 25 سنة، ما يقارب نصف العدد الإجمالي للسكان. غير أن العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد ايقنوا أهمية التقنيات الرقمية ودورها الحاسم لدعم جهودهم للحد من الفقر وخلق فرص عمل، والتي تطل بشكل مباشر فئة الشباب.

ما هي الخطوات التي ينبغي على الحكومات ووكالات التنمية، والقطاع الخاص اتخاذها لإطلاق الطاقات الرقمية الكامنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

ترجع هذا السؤال صلب الحوار الإقليمي الذي يحمل عنوان "التقنيات الرقمية في خدمة التنمية الاقتصادية في منطقة المتوسط" الذي اشترك في تنظيمه مركز التكامل المتوسطي، والوكالة الفرنسية للتنمية، ومجموعة البنك الدولي، ضمن فعاليات الدورة العاشرة للأسبوع الاقتصادي المتوسطي.

اختتم الحوار عبر جلسة وزارية قدمت من خلالها التجارب المحلية الناجحة وتم التوافق فيها على الأولويات التالية:

- **فرص العمل الرقمية تركز على المعرفة المكثفة والمهارات المتقدمة:** لا يسمح تعزيز استخدام التقنيات الرقمية وحده بخلق فرص عمل للشباب. فالأولوية هي للاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز قدرات الشباب ومهاراتهم في ريادة الأعمال من خلال التعليم.
- **الربط الرقمي هو حق للجميع:** كي يستفيد الجميع في كل مكان من التقنيات الرقمية يجب القضاء على الفوارق الرقمية، خاصة على مستوى الإتصال بشبكة الإنترنت.
- **النظر إلى الشباب كمقوم للمنطقة وليس كتهديد لها:** هناك 200 مليون شاباً وشابة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهم يشكلون فرصة وموقماً للمنطقة ولاتقتصادها الرقمي.
- **الاستثمار في شبكات النطاق العريض فائق السرعة (UFB):** تشير التقديرات إلى أن زيادة تغلغل خدمة النطاق العريض في البلدان النامية بنسبة 10% من شأنها أن تزيد نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بـ1.38%.
- **ضمان الأطر التنظيمية والقانونية:** تحتاج البلدان أيضاً إلى تعزيز الأطر التنظيمية والقانونية التي تضمن المنافسة بين الشركات، من خلال تكيف مهارات العمال لمتطلبات الاقتصاد الجديد، والتأكد من أن المؤسسات تخضع للمساءلة، إذ تروج هذه الأطر لمناخ ريادي واستثماري إيجابي وتمكن الشركات الاستفادة من التقنيات الرقمية للمنافسة والابتكار.

للتواصل الإعلامي:

- زين نحاس، مسؤولة التواصل مع الإعلام لدى مركز التكامل المتوسطي، znahas@worldbank.org، +33604677242
- مغالي ميفيليك، مسؤولة العلاقات الصحفية لدى وكالة التنمية الفرنسية، mevellec@afd.fr، +33153444031

مركز التكامل المتوسطي: منصة لتبادل الآراء حول البرامج المتعددة الشركاء في المنطقة، حيث تعقد اجتماعات بحضورها وكالات التنمية والحكومات والسلطات المحلية والمجتمع المدني من جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط لتبادل المعرفة ومناقشة السياسات العامة، بغية إيجاد الحلول اللازمة لمعالجة التحديات الرئيسية التي تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط. أعضاء مركز التكامل المتوسطي هم: مصر، فرنسا، اليونان، إيطاليا، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، وتونس، خدمة العمل الخارجي الأوروبي (مراقب)، مدينة مرسييليا، منطقة بروفانس ألب كوت دازور، البنك الأوروبي للإستثمار ومجموعة البنك الدولي. للمزيد من المعلومات بإمكانكم زيارة موقعنا الإلكتروني www.cmimarseille.org صفحتنا على فيس بوك: CMI Marseille حسابنا على تويتر: @CMIMarseille

الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، هي مؤسسة عامة تعنى بتنفيذ سياسة الحكومة الفرنسية، وبالمعمل على محاربة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. لدى الوكالة الفرنسية للتنمية 75 مكتبا على أربع قارات، وهي تمول وتدعم المشاريع التي من شأنها تحسين الظروف المعيشية للشعوب، وتعزيز النمو الاقتصادي وحماية كوكب الأرض. في عام 2015، خصصت الوكالة الفرنسية للتنمية مبلغ 8.3 مليار يورو لتمويل مشاريع في البلدان النامية وفي مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار. www.afd.fr

تضع مجموعة البنك الدولي هدفين: (1) إنهاء الفقر المدقع، عبر تخفيض نسبة من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم إلى نسبة لا تتعدى ثلاثة في المائة بحلول عام 2030. (2) تعزيز الرخاء المشترك، عبر زيادة نمو مستوى الدخل لأكثر من 40 في المائة من السكان في كل بلد من البلدان النامية. البنك الدولي مصدر مهم لتنظيم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. ونحن لسنا بنكا بالمعنى العادي الشائع لهذه الكلمة، لكننا عبارة عن شراكة فريدة تستهدف الحد من الفقر ودعم عملية التنمية. تتألف مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات تديرها البلدان الأعضاء. www.worldbank.org